

Distr.: General
1 December 2008
Arabic
Original: English

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري



الدوحة، قطر

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

البند ٩ (أ) من جدول الأعمال
اجتماعات مائدة مستديرة لأصحاب
المصلحة المتعددين في إطار الموضوع العام
"التطلع إلى المستقبل: المزيد من الأعمال
التعاونية في مجال تمويل التنمية"، تركز على
المجالات المواضيعية الرئيسية الستة التالية

اجتماع المائدة المستديرة ٣

التجارة الدولية كمحرك للتنمية

موجز المناقشة

١ - تشاطر رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٣ أولغا ألغاير وفا، وزيرة خارجية سلوفاكيا، وأنا فيلما دي إسكوبار، نائبة رئيس السلفادور. وأدارت الاجتماع فالينتينيا روغواييزا، نائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وقدم كل من المشاركين التالية أسماؤهم بياناً في الاجتماع: بيدرو لويز كارنيرو دي ميندونسا، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية بالبرازيل؛ وديابرييا بهاتاشاريا، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في جنيف، ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وميغيل حكيم، أمين شؤون التعاون الأيبيري الأمريكي، بالأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية؛ وأبدوليه جانه، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وسن زينيو، سفير الصين لدى منظمة التجارة العالمية؛ وبافو فايرنين، وزير التجارة الخارجية والتنمية بفنلندا.

٢ - وأشارت السيدة روغواييزا، لدى استهلالها موضوع المناقشة، إلى أهمية الإبقاء على باب التجارة الدولية مفتوحاً في مواجهة الأزمة المالية الراهنة، نظراً لارتباطها الوثيق بالنمو



والتنمية، وأكدت الضرورة الملحة لاختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بمحصلة متوازنة. وقالت إن التحرير المنسق للتجارة الذي تحكمه قواعد عادلة ومنصفة أمر حيوي لجميع البلدان؛ كما أن أحد الأهداف الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية ضمان تهيئة ظروف تكفل تكافؤ الفرص بين جميع أعضائها ومساعدة البلدان التي أهملتها العولمة على الاندماج فيها. وقالت إن مبادرة "المعونة من أجل التجارة" ذات أهمية حيوية في هذا الصدد بالنظر إلى عدم امتلاك العديد من البلدان الفقيرة لطاقة الإمداد التي تمكنها من الاستفادة من تحسن إمكانية الوصول إلى الأسواق، وهو ما يستلزم من البلدان المتقدمة النمو أن تجدد التزاماتها في هذا الصدد.

٣ - وذكر السيد دي ميندونسا أن البرازيل استفادت من تحرير التجارة في تسعينيات القرن الماضي بفضل القاعدة الصناعية التي شُيّدت في إطار مرحلة الاستعاضة عن الواردات. وبالتالي، فإن تهيئة بيئة دولية مواتية أمر بالغ الأهمية للتنمية. غير أن هذه البيئة قد شكلت معالمها سياسات الولايات المتحدة والسياسات الأوروبية؛ وتحتل فيها الولايات المتحدة موقعا مهما كمصدر للمنتجات الزراعية والموارد الطبيعية ينافس البلدان النامية، التي يقوض قدرتها على المنافسة أيضا ما تقدمه أوروبا من دعم زراعي. وعلى الرغم من أن بعض البلدان النامية، مثل البلدان الواقعة في شرق وجنوب شرق آسيا، استطاعت تحقيق تنمية تقوم على التصدير، فإن كثيرا من البلدان النامية لم تستفد من التجارة الدولية. ومن الممكن إعادة التوازن إلى النظام لو تكللت جولة الدوحة بالنجاح. على أن الأزمة الراهنة تهدد بضياغ هذه الفرصة مما يستوجب المكافحة المنسقة للأزمة ومقاومة التزعة الحمائية. وكما ذكر الرئيس لولا، فإن جولة الدوحة لم تصبح مجرد فرصة، بل ضرورة.

٤ - وأشار السيد بهاتاشاريا إلى أن التجارة ما هي إلا أحد محركات التنمية وتتوقف على محركات أخرى مثل مجال التحرك المتاح للسياسة المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر. والأداة الرئيسية التي تيسر حصول البلدان النامية على منافع التجارة هي المعاملة الخاصة والتفضيلية. والتكامل والترابط هما مبدآن أساسيان في هذا الصدد. إلا أن الظروف الدولية بسبيلها إلى أن تصبح صعبة للغاية في القريب العاجل بسبب الأزمة المالية الراهنة وتغير المناخ وعدم استقرار أسعار الأغذية والسلع الأساسية. والتراجع الاقتصادي العالمي لا ينطوي فقط على أخطار اقتصادية، بل أيضا سياسية، ودليل ذلك هو الأحداث التي وقعت في أفغانستان والعراق وجنوب آسيا مؤخرا. وتشمل التحديات المباشرة الإبقاء على النظام التجاري المتعدد الأطراف ومقاومة نزعات الهيمنة والحماية؛ واختتام جولة الدوحة بمحصلة متوازنة، بما في ذلك تمكين جميع البلدان الأقل نموا من الوصول بجميع سلعها إلى الأسواق دون الخضوع لنظم التعريفات الجمركية والخصص، وإيجاد حل لمسألة السلع الأساسية، التي تشكل مسألة

القطن أهم مثال عليها. ومن الضروري أيضا إدخال إصلاحات على السياسات والمؤسسات المحلية لضمان أن تؤدي فوائد التجارة إلى الحد من الفقر.

٥ - وذكر السيد حكيم، في تقييمه لتنفيذ خمسة فقرات متصلة بالتجارة في توافق آراء مونتيري، أن تقدما كبيرا قد أُحرز في توسيع نطاق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وزيادة الموارد المالية المستمدة من التجارة، رغم أن عام ٢٠٠٩ سيشهد أول انخفاض في الصادرات منذ عام ١٩٨٢ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وتوسيع نطاق الاتفاقات الثنائية والإقليمية للتجارة الحرة؛ ومضاعفة المعونة المقدمة للتجارة. إلا أن الفقرة الأكثر أهمية والمتعلقة باختتام جولة الدوحة لم تتحقق، رغم أن حزمة التدابير التي اقترحها السيد لامي كادت تغطي بتوافق الآراء. ومن ثم، فإن مؤتمر الدوحة يلزمه، على أقل تقدير، أن يعطي دفعة سياسية لمزيد من المفاوضات وأن يرسم لها خريطة طريق.

٦ - وشدد السيد جان على أن التجارة هي بالفعل أهم محرك للتنمية في أفريقيا من زوايا عديدة، رغم أن القارة تواجه عقبات جسيمة، مثل ضعف طاقة الإمداد، وتواضع البنية التحتية المتصلة بالتجارة، وقلة الائتمان، وغياب التنويع، وصعوبات الموقع الجغرافي، حيث يبلغ عدد البلدان غير الساحلية ١٥ بلدا، مما قد يصل بتكلفة التجارة إلى ٥٠ في المائة من قيمة السلع، كما هي الحال في تشاد. ومن ثم، فإن منح التجارة معونة ذات أهداف محددة جيدا تشمل الموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية وبناء القدرات الجمركية سيكون له أثر فعال، على نحو ما أظهره مركز السياسة التجارية المنشأ حديثا في أديس أبابا.

٧ - وتكلم السيد زينيو عن تجربة سياسات الانغلاق التي خاضتها الصين على مدى ٤٠٠ عاما من تاريخها وعن التحرير الذي أقدمت عليه منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي. وذكر أن زيادة واردات الصين السنوية بنسبة ٣٠ في المائة في السنوات الأخيرة تساعد بلدانا أخرى، وخاصة في آسيا. إلا أن الأزمة المالية تؤثر بالفعل على التجارة في الوقت الراهن، حيث تقلصت طلبات التصدير الخاصة باحتفالات عيد الميلاد بنسبة ٣٠ في المائة، وبنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة بالنسبة لبعض السلع، بينما تحتاج الصين إلى أكثر من ١٠٠ مليون فرصة عمل جديدة سنويا، هو ما يتطلب تحقيق نمو سنوي لا يقل معدله عن ٨ في المائة. ولذا فإن الحوافز العالمية والانفتاح التجاري والتدفقات المالية مطلوبة لتفادي أخطاء ثلاثينيات القرن الماضي؛ واختتام جولة الدوحة أمر حيوي في هذا الصدد. ويلزم إزالة الدعم الزراعي والتقليص الشديد للتعريفات الجمركية دون انتظار معاملة كاملة بالمثل من جانب البلدان النامية، مع منح البلدان الضعيفة معاملة خاصة وتفضيلية. ويبلغ متوسط معدل التعريفات الجمركة والمطبقة للصين ١٥,٢ في المائة بينما يبلغ المتوسط العالمي لمعدل التعريفات الجمركة

٦٠ في المائة ويبلغ متوسط معدلات التعريفية الجمركية الزراعية ٤٢ في المائة في اليابان و ٢٢ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وسيجري خفض التعريفية الجمركية للصين مرة أخرى بنسبة ١٨ في المائة لتصل إلى ١٢ في المائة. وأكد أن المعونة التي تقدمها الصين تستند تماما إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقية وهو ما طلبته الصين أيضا من مانحيها في الماضي.

٨ - وألح السيد فايرنين إلى التجربة الفنلندية، فشدّد على أن التجارة والحد من الفقر هما السياستان الصائبتان للبلدان النامية. وأعرب عن تفاؤله بنجاح مفاوضات الدوحة بالنظر إلى خطة السيد لامي الخاصة بعقد اجتماع وزاري جديد قبل نهاية عام ٢٠٠٨ والاجتماع المقرر أن يعقده الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات التجارة الحرة. كما أعرب عن أمله في أن تحذو البلدان ذات الأسواق الناشئة حذو الاتحاد الأوروبي في تمكين أقل البلدان نموا من الوصول إلى أسواقها دون الخضوع لنظم التعريفات والحصص وأشاد بإعلان الصين منح هذه المعاملة لـ ٩٥ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا.

٩ - وجرّت مناقشة تحاورية في أعقاب البيانات التي قدمت. وأعرب بعض أعضاء الوفود عن عدم ارتياحهم إزاء مستوى التقدم المحرز في جولة الدوحة والنظام التجاري الدولي الراهن والقيود المفروضة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وطالبوا بإدخال إصلاحات في النظام التجاري الدولي والمؤسسات التجارية الدولية. وأكد كثيرون من أعضاء الوفود أهمية إبقاء التجارة الدولية خالية من القيود في الأوقات العصيبة الراهنة وشجّعوا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشاروا إلى أن المعونة المقدمة من أجل التجارة أمر مكمل لجولة الدوحة ودعوا إلى أن تكون إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تتسم بالشفافية.